



واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية - دراسة تحليلية-

The reality and prospects of inter-Arab investments - analytical study-

بلحيانى خديجة¹*

BELHIANI Khadidja¹

belhianiKh@yahoo.fr ¹ أستاذة مؤقتة، جامعة يحي فارس بالمدينة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني.

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/03/02

تاريخ الاستلام: 2019/04/02

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية لكونها تؤدي إلى إقامة تعاون اقتصادي عربي مشترك يعمل على تحقيق تنمية اقتصاديات الدول العربية، والوقوف على الجهود المبذولة لتحسينها وتنميتها. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات العربية البينية شهدت تراجعا على الرغم من ما تتوفر عليه الدول العربية من مقومات وموارد جاذبة لها، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا في حجمها وبالتالي دورها في الاقتصاديات العربية الأمر الذي يؤكد وجود العديد من المعوقات كانت سببا في ضعفها وعدم رفع مستواها. الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العربية البينية؛ التنمية؛ الدول العربية؛ الاقتصاديات العربية. تصنيف JEL: E22؛ R11؛ A10.

Abstract:

This study aims to recognize the reality and the prospects for inter-Arab investments because they lead to the establishment of a joint Arab economic cooperation is working on the development of the economies of Arab countries, and stand on the efforts to improve and develop.

The study found that the inter-Arab investments have fallen despite what the Arab states are available upon from the elements and resources attractive to them, but the reality reveals the decline evident in its size and thus its role in Arab economies, which confirms the existence of many of the obstacles was the cause of its weakness and lack of upgraded.

Keywords: Intra-Arab investment; development; Arab countries; the Arab economies.

JEL classification codes: E22; R11; A10.

1. مقدمة:

تعتبر الاستثمارات العربية البينية في الوقت الراهن من أهم أدوات العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في النهوض بتنمية اقتصاديات الدول العربية ومن هنا تبرز أهميتها إلا أن هناك معوقات تحد من حركة انسياب الأموال العربية للاستثمار البيني، ووفقاً لهذا تأتي دراستنا هذه لتسليط الضوء على الواقع الحالي للاستثمارات العربية البينية محاولين معرفة أسباب نموها وكذا الجهود المبذولة من جانب الدول العربية لتحسينها وتنميتها.

وبناءً على ما سبق عرضه من جهة وكذا في خضم الوضع الحالي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية إلى الأقطار العربية والتطورات الأخيرة التي عرفها مناخ الأعمال في الدول من جهة أخرى، تبرز معالم الإشكالية على النحو التالي:

ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية في الأقطار العربية؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن إيجاز بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمارات العربية البينية؟ وفيما تتجلى معالم أهميتها؟
- ما مدى مساهمة الدول العربية في تشجيعها لاستثماراتها البينية؟ وما هي المعوقات التي تواجه تنميتها؟
- ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية وهل يتناسب حجم هذه الاستثمارات وتوزيعها القطاعي مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الحالية؟

1.1 فرضيات الدراسة:

- انطلاقاً من التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:
- تتجلى أهمية الاستثمارات العربية البينية في تخفيف أعباء التنمية العربية وتحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي.
- للاستثمارات العربية البينية عدة معوقات كانت سبباً في ضعفها وعدم رفع مستواها.
- هناك عدة جهود عربية بذلت لأجل تنمية الاستثمارات البينية ولكنها تبقى غير كافية في الوقت الحالي.

2.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمارات العربية البينية لكونها من أهم أدوات العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة من جهة وكمدخل من مداخل بناء صرح التكامل الاقتصادي العربي من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحليل واقعها في الدول العربية لمعرفة المعوقات التي كانت سبباً في ضعفها وعدم رفع مستواها.

3.1 أهداف الدراسة

تتضح أهداف الدراسة في النقاط التالية

- الوقوف على واقع الاستثمارات العربية البينية في الأقطار العربية وعلى أهم القطاعات التي تتجه إليها ;
- تقييم تدفقات وأرصدة الاستثمار العربي الواردة إلى الدول العربية لمعرفة مدى وجود العراقيل التي تعيق نموها واجتذابها ;
- إبراز الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتنمية الاستثمارات العربية البينية.

4.1 محاور البحث:

تم تقسيم موضوع البحث كما يلي:

- الاستثمارات العربية البينية بين المفهوم، الأهمية وأسباب التنامي.
- مقومات ومعوقات الاستثمارات العربية البينية.
- الجهود العربية لتحسين مناخ الاستثمار وآليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية.
- دراسة تحليلية لواقع الاستثمارات العربية البينية.

2. الاستثمارات العربية البينية بين المفهوم، الأهمية وأسباب التنامي:

1.2 مفهوم الاستثمارات العربية البينية

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها " تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية – من خارج الأقطار العربية المضيفة- والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية " (لطفي، 2009، صفحة 165). أو "مجموع تدفقات الاستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفقات الاستثمارات إلى كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" (بضياف، 2014، صفحة 2).

2.2 أهمية الاستثمارات العربية البينية:

تتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال ما يلي: (بوخاري، 2010، الصفحات 71-72)

1.2.2 تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاد المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

2.2.2 تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية - بما فيها الدول العربية - بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدرتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الإيجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضه للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك، ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

3.2 أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية

تعود أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:

1.3.2 أسباب داخلية: هناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية منها: (لوعيل، 2015، الصفحات 132-133)

- التحسين الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، وقد صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري باختصار الإجراءات، سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء بعمليات التأسيس والإنتاج والتصدير، وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك، هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين، وكل ما يحتاج المستثمر إلى معرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

- إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تم مؤخرا تطوير المنطقة العربية بإطلاق مشاريع عملاقة تمثلت أبرزها ببناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، وطرق، وموانئ، وسكك حديدية....الخ) خصوصا في أقطار الخليج.
 - استكمال برامج الخوصصة: اتبعت العديد من الأقطار العربية برامج الخوصصة، التي كان لها دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام المستثمرين العرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.
 - انخفاض العائدات على الاستثمارات خارج الأقطار العربية: يعتبر انخفاض معدل العائدات على الاستثمارات في الدول غير العربية، خصوصا في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الأقطار العربية، الأمر الذي ساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية.
 - التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خصوصا في السنوات الأخيرة كونه يزيد الاستثمار فيه، ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدمات، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق المتعددة الجنسيات.
 - التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسيع نشاط شركات الاتصال العربية داخل الأقطار العربية.
 - التطور في مجال العقارات: أدت إقامة المدن السكنية تمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجالات العقارات في الأقطار العربية، الأمر الذي ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.
- 2.3.2 الأسباب الخارجية: تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- أحداث 11 سبتمبر 2001: بعد هذه الحادثة ظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين، والعرب بصفة خاصة في الغرب والولايات المتحدة فنجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين أموالهم من تلك الدول وتوجهها إلى الأقطار العربية فهذا ما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية (عبد العاطي، 2007).
- الطفرة النفطية: أما عن النفط فقد وصل سعر البرميل إلى مستويات مرتفعة الأمر الذي أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءا منها في تحسين بنيتها التحتية، وجزءا آخر وجهته إلى الدول العربية على هيئة استثمارات (بوخاري، 2010، صفحة 75).

3. مقومات ومعوقات الاستثمارات العربية البينية

1.3 المقومات:

للاستثمارات العربية البينية مقومات اقتصادية وغير اقتصادية تتمثل فيما يلي:

1.1.3 المقومات غير الاقتصادية:

والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي: (بجاوي، 2005، صفحة 84)

- وحدة اللغة ;
- وحدة الدين ;
- وحدة الأصل والمنبت ;
- وحدة التاريخ والمصير المشترك ;
- التقارب الجغرافي ;
- تشابه العادات والتقاليد.

2.1.3 المقومات الاقتصادية:

يملك الوطن العربي إمكانيات ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري وكذا اتساع حجم السوق، وكلها تمثل مقومات اقتصادية أساسية لتشجيع انسياب الاستثمار العربي إلى الدول العربية وذلك في حالة ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل كما تتحكم في تدفق وانسياب الاستثمارات العربية البينية ثلاثة عوامل أساسية وهي على النحو التالي:

- مدى توفر فرص جيدة للاستثمار: حيث يتوقع من هذه الفرص تحقيق عائد مجزي، يفوق ما قد تحققه الفرصة البديلة، سواء تعلق الأمر بين دولة وأخرى أو بين قطاع وآخر
- مدى توفر مناخ استثماري ملائم: يساعد المناخ الاستثماري في جذب واستقطاب رؤوس الأموال، كما يؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري
- تقييم المخاطر غير التجارية في الدول المضيفة: يقصد بالمخاطر غير التجارية عموماً، تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة، وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أو تجنب آثارها وعن انعكاساتها على مشروعه الاستثماري مثل مخاطر: التأميم، المصادرة، الحروب، الاضطرابات العامة... الخ، بالإضافة إلى مخاطر التراخيص ولا سيما منها تراخيص البيئة والسلامة.

2.3 المعوقات:

على الرغم من توافر المقومات الأساسية لقيام الاستثمارات العربية البينية، إلا أن هناك جملة من المعوقات التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في تنمية الاستثمارات البينية، ورفعها إلى المستوى الذي كان ينتظر أن تحرزه الجهود المبذولة لأجل ذلك، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2.3 المعوقات التشريعية والقانونية: والمتمثلة أساساً في: (قويدري و فرجي، 2004، صفحة 13)

- عدم وضوح واستقرار التشريعات المنظمة للاستثمار
 - القيود القانونية المفروضة بضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي
 - تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في الموضوع الواحد
 - القيود التي تفرضها قوانين بعض الدول العربية على المستثمرين فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات
- 2.2.3 الفساد الإداري: يعد من أكثر المعوقات التي لازالت تشكل حاجزاً أمام زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الأقطار العربية، فمعظم الدول العربية تعاني من الفساد المتفشي في المؤسسات والأجهزة الحكومية.
- 3.2.3 معوقات خاصة بالبنية التحتية: حيث تعاني العديد من الدول العربية من ضعف في البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وسكة حديدية وطائرات وأسطول جوي وبحري للنقل... الخ، وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار، فإلى الآن لا يوجد لدى الدول العربية أساطيل من طائرات النقل والشحن الجوي، مما يزيد من صعوبة تصدير منتجات المستثمر العربي إلى بلدان عربية أخرى، ويضطر في بعض الأحيان تصديرها في طائرات مدنية وبتكاليف باهظة مما يقلل من عائد الاستثمار، وهذه المشكلات تكاد تنعدم في الدول المتقدمة الأكثر جذباً للاستثمار إذ تتوفر على أساطيل عملاقة للنقل والشحن الجوي والبحري، وتتنافس شركات النقل في تقديم أرخص العروض لعمليات النقل، الأمر الذي يغري المستثمرين استثمار أموالهم في تلك الدول (فرج، 2005، صفحة 182).

4.2.3 ضعف الإرادة السياسية لدى معظم الدول العربية: وذلك لغياب فلسفة واضحة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي والنهوض به للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي (Bayati, 2008, p. 293).

5.2.3 معوقات ترتبط بعوامل تنظيمية وإدارية وإجرائية: وذلك في حالة تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.

6.2.3 قصور التشريعات المتعلقة بالاستثمار: إن قصور هذه التشريعات وعدم وضوح نصوصها، تنشأ شعوراً بعدم الاطمئنان لدى المستثمرين بغض النظر عن أسباب التعديلات (Bayati, 2008, p. 296).

4. الجهود العربية لتحسين مناخ الاستثمار وأليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية:

1.4 جهود الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار:

لقد استمرت الدول العربية في بذل الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية ، واعتماد الشفافية وتفعيل برامج الخصخصة من عدة دول عربية، كما كثفت الدول العربية لترويج فرص الاستثمار والتعريف بمناخها الاستثماري، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية أو مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، والاتجاه نحو استكمال التشريعات الخاصة بتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، وتشتمل غالبية تلك القوانين والتشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم أو المصادرة أو الاستيلاء أو الحجز إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء على حكم قضائي، كما اتجهت العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي، ومن جهة أخرى وفي إطار استخدام تقنية المعلومات في ترويج الاستثمارات اتجهت الدول العربية مؤخرا إلى إقامة مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على الشبكة العالمية (الانترنت) تعرض فيها مناخ الاستثمار المتوافر فيها. كما قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في السنوات الأخيرة بمبادرات من خلال أمانته العامة وذلك من خلال اتخاذ عدة خطوات إيجابية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية العربية تتمثل في:

- إنشاء خريطة استثمارية للدول العربية جمعت نحو 4000 فرصة استثمارية منتشرة على نطاق 15 دولة عربية وتشمل كافة قطاعات الإنتاج والخدمات تعتبر قاعدة معلومات للمستثمر العربي والأجنبي، وتتصف بالتحديث المنتظم
- إنشاء آلية للاستثمار تضم القطاع الخاص والاتحادات العربية وجهات التمويل العربية وأجهزة الاستثمار الحكومية العربية، ومواجهة معوقات الاستثمار والتقريب بين قوانين الاستثمار.

2.4 آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية

لتنشيط الاستثمارات العربية البينية يجب:

- اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محليا بدلا من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصا منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلا من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات
- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أو فروع بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب خصوصا من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.
- الاستمرار في تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح للمستثمرين العرب نفس الحوافز التي يمنحها كل قطر لرعاياه بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها (الزين، 2007، صفحة 220).

5. دراسة تحليلية لواقع الاستثمارات العربية البينية:

شهدت الدول العربية تطورات لافتة من حيث الكمية والنوعية على صعيد الاستثمار العربي البيني، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات والأرصدة البينية وكذا من حيث عدد المشاريع وتكلفتها، إضافة إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمار وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور.

1.5 تطور عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية:

عرفت المشاريع الاستثمارية العربية البينية تطور خلال فترة الدراسة من حيث التكلفة وعدد الوظائف والشركات القائمة وهذا ما يتم تبيانها في الجدول الموالي.

جدول رقم (01): عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003-2018.

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	الشركات
2003	69	4180	9014	53
2004	63	1975	8569	51
2005	118	32039	49874	81
2006	220	55949	89489	136
2007	108	17829	26876	87
2008	256	64725	98748	164
2009	191	33946	48372	146
2010	212	17145	39515	139
2011	258	14250	29219	143
2012	353	21220	46853	158
2013	241	13323	25721	136
2014	164	10994	26463	97
2015	156	13658	18727	103
2016	141	21987	22932	90
2017	172	12082	21852	93
2018	173	26370	32196	103

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019)

شهدت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذباً واضحاً خلال فترة ما بين عامي 2003-2018، حيث عرفت عدد الشركات والمشاريع والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعاً من عام 2003 إلى غاية عام 2006 قبل أن تتراجع عام 2007 و2008، و قبل ظهور نتائج الأزمة المالية العالمية ارتفعت مؤشرات الاستثمار العربي البيني قبل أن تعاود التراجع عام 2009 ثم تواصل تراجع تكلفة المشروعات حتى عام 2011 متأثرة بتداعيات أحداث المنطقة التي بدأت تأثيراتها في الظهور اعتباراً من عام 2013 واستمرت إلى غاية توقف الاتجاه النزولي اعتباراً من عام 2015 وتواصل حتى عام 2018 والتي قدرت بنحو 26.4 مليار دولار حيث وفرت 32196 فرصة عمل جديدة، مع قيام 103 شركات عربية بإنشاء 173 مشروعاً.

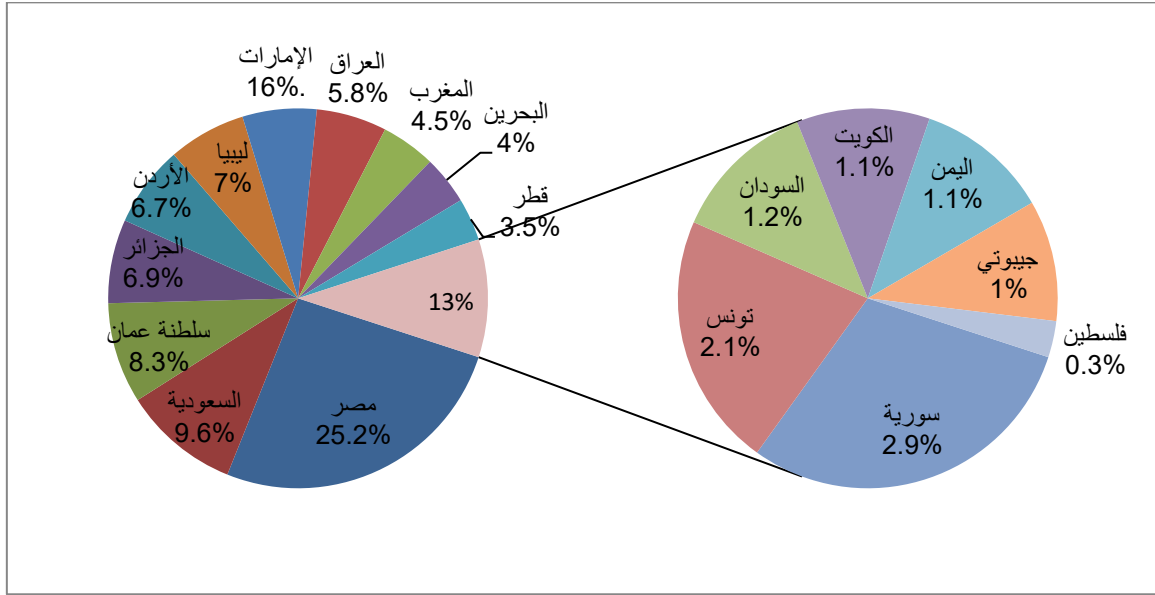
2.5 تطور الاستثمارات البينية وفق البلدان العربية المستقبلية لها والمصدرة من حيث عدد المشروعات والتكلفة.

1.2.5 تطور الاستثمارات العربية البينية في الدول المستقبلية:

هناك تطور من حيث عدد المشروعات والتكلفة الإجمالية لها في الدول العربية المستقبلية وهذا ما يوضحه الشكلين

المواليين:

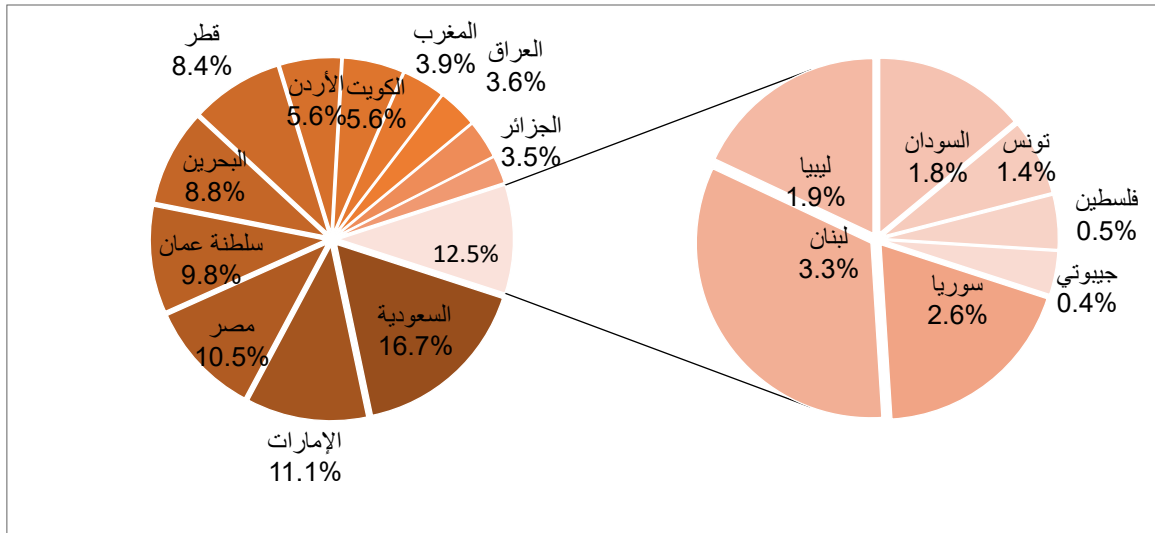
شكل رقم (01): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقلة ما بين عامي 2003-2018.



المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 18)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مصر تصدرت قائمة الدول العربية المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 و2018 وذلك باستحواذها على مشاريع بقيمة 90.9 مليار دولار وبحصة 25.2% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها السعودية بقيمة 34.8 مليار دولار وبنسبة 9.6% من الإجمالي ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 29.9 مليار دولار وبحصة 8.3%، ثم حلت الجزائر في المرتبة الرابعة بحصة 6.9%، أما الأردن والعراق والإمارات فكانت حصتهم في حدود نسبة 6% أما العراق في المرتبة الثامنة بنسبة 5.8% والمغرب والبحرين بنسبة في حدود 4% وقطر بنسبة 3.5% والحصة الباقية المقدرة بـ 13% تم توزيعها بين لبنان و سورية وتونس والسودان والكويت واليمن وجيبوتي وفلسطين بنسب متفاوتة في حدود ما بين 3 و 0.3%.

شكل رقم (02): توزيع إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقلة ما بين عامي 2003-2018.



المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 19)

تقدر عدد مشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 بنحو 2895 مشروعاً، فالسعودية تصدرت الدول المستقلة لمشاريع الاستثمارات العربية البينية من حيث عدد المشاريع باستحواذها على 482 مشروعاً وبحصة تبلغ

16.7% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 319 مشروعاً وبحصة 11.1% ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 301 مشروعاً وبحصة 10.5%.

2.2.5 تطور الاستثمارات العربية البينية في الدول المصدرة:

جدول رقم (02): إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة من حيث عدد المشروعات والتكلفة الإجمالية ما بين عامي 2003-2018.

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية للمشروعات	%
الإمارات	1396	183533,6	48.3
السعودية	320	30719,0	11.1
الكويت	318	42985,3	11
قطر	167	32304,8	5.8
لبنان	157	8691,5	5.4
البحرين	142	38693,3	4.9
مصر	137	13942,0	4.7
الأردن	89	3247,8	3.1
سلطنة عمان	60	2748,8	2.1
تونس	53	1915,3	1.8
المغرب	23	837,1	0.8
اليمن	9	106,5	0.3
العراق	7	173,5	0.2
ليبيا	6	373,3	0.2
الجزائر	6	1033,2	0.2
سوريا	3	241,4	0.1
السودان	1	11,0	-
جيبوتي	1	94,1	-
الإجمالي	2895	361.7	100

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019)

من خلال الجدول أعلاه أن الإمارات تصدرت الدول المصدرة لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 من حيث عدد المشاريع باستحواذها على 1396 مشروعاً وبحصة تقدر بـ 48.3% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية في المرتبة الثانية باستحواذها على 320 مشروعاً وبحصة 11.1% ثم الكويت في المرتبة الثالثة باستحواذها على 318 مشروعاً وبحصة تقدر بـ 11%، أما قطر فاحتلت المرتبة الرابعة وذلك باستحواذها على 167 مشروعاً وبحصة تقدر بـ 5.8% أما الجزائر فكانت في المراتب الأخيرة بـ 6 مشاريع وبحصة 0.2%.

أما من حيث التكلفة فاحتلت الإمارات المرتبة الأولى بقيمة تقدر بـ 183.6 مليار دولار وبنسبة 50.8% من الإجمالي وتلتها الكويت في المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ 43 مليار دولار وبحصة 11.9%، أما البحرين فاحتلت المرتبة الثالثة بتكلفة 38.7 مليار دولار وبحصة 10.7%، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب دولة قطر بتكلفة بلغت 32.30 مليار دولار، ثم بقية الدول الأخرى.

3.5 التوزيع القطاعي للمشروعات العربية البينية

سيتم في هذا الجزء متابعة تطور الاستثمارات البينية للدول العربية حسب التوزيع القطاعي من حيث عدد المشاريع والتكلفة الإجمالية خلال الفترة 2003-2018، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

جدول رقم (03): تطور الاستثمارات البينية للدول العربية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2018.

القطاعات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
العقارات	280	209102	259883	150
الفحم والنفط والغاز	54	35978	8897	34
الفنادق والسياحة	177	22970	38882	73
المعادن	62	16154	30276	38
الغذاء والتبغ	207	12821	52809	58
الخدمات المالية	595	9510	13599	200
الاتصالات	142	8071	12447	70
مواد البناء	57	8030	12580	32
مواد كيميائية	37	6139	6280	21
الطاقة المتجددة/ البديلة	22	6096	1715	10
التخزين	37	5630	9436	16
منتجات استهلاكية	212	2778	47136	66
خدمات الأعمال	205	2537	6986	118
الرعاية الصحية	48	2509	11254	18
المنسوجات	297	2205	26792	57
الترفيه والتسلية	30	1891	7685	13
وسائل النقل	111	1682	7004	57
منتجات صيدلانية	21	1346	6266	18
البلاستيك	23	1040	1730	15
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	98	894	4623	65
مكونات إلكترونية	20	670	4409	10
السيراميك والزجاج	17	568	2846	9
الكترونات استهلاكية	40	564	5154	16
الألات والمعدات الصناعية	35	506	2842	20
السيارات	12	398	1743	11
مشروبات	8	371	988	7
الورق والطباعة والتغليف	10	341	697	6
الألات والمعدات التجارية	9	268	1684	8
المعادن	2	202	5021	2
وسائل نقل غير السيارات	13	124	737	9
مكونات السيارات	4	83	1130	4
القضاء والدفاع	1	64	300	1
مطاط	2	64	312	2
التكنولوجيا الحيوية	3	34	133	1
الفضاء	2	22	117	2
المحركات والتوربينات	1	8	15	1
المنتجات الخشبية	1	3	12	1
الإجمالي	2895	361671	594420	1136

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019)

من خلال الجدول يتضح أن قطاع الخدمات المالية الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية لسنتي 2003-2018، حيث حظي بـ 595 مشروعاً وبحصة تبلغ نحو 33.1% من إجمالي عدد المشروعات البالغ عددها 2895 مشروعاً، وتلاه قطاع المنسوجات بـ 297 مشروعاً وبحصة تقدر بـ 10.25%، ثم قطاع العقارات بـ 280 مشروعاً وبحصة تبلغ نحو 9.67% أما المنتجات الاستهلاكية بـ 212 مشروعاً وبحصة تبلغ نحو 7.3%، أما باقي القطاعات فتتراوح عدد مشاريعهم ما بين 01 و08 مشروعاً. أما من حيث التكلفة الاستثمارية للمشروعات شهد التوزيع القطاعي للمشاريع البينية العربية تغيرات أيضاً في فترة الدراسة حيث استقرت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة حيث وفرة 259883 وظيفة وذلك بإنشاء 150 شركة بتكلفة تقدر بـ 209102 مليون دولار، و حظي قطاع الفحم والنفط والغاز باستثمارات بلغت قيمتها 35978 مليون دولار وبحصة تبلغ نحو 28.2%، تلاه قطاع الفنادق والسياحة بقيمة 22970 مليون دولار وبحصة تقدر بـ 26.9% من إجمالي تكلفة المشروعات، ثم قطاع المعادن بقيمة 16154 مليون دولار وبحصة 19.8% ثم قطاع الغذاء والتبغ في المرتبة الرابعة بقيمة 12821 مليون دولار وبحصة 5.3%، أما قطاع المنتجات الخشبية فاحتل المرتبة الأخيرة بقيمة 3 مليون دولار.

6. خاتمة:

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية البينية، وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم العربي، إلا أن واقعها يكتشف تدنياً لحركتها ويرجع جل المستثمرين العرب ذلك إلى ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية وبالتالي محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة مقارنة بالدول الأخرى، لذلك كان لزاماً على الدول العربية السعي إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها، الأمر الذي يساهم في تنامي الاستثمارات العربية البينية، و المساعدة على دفع عجلة التنمية في الوطن العربي، لكن في ظل الظروف الراهنة لا تزال عملية التنمية في هذه الدول تواجه عدة معوقات لا بد من تجاوزها للوصول للأهداف المراد تحقيقها.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- هناك عدة معوقات تقف أمام تطور الاستثمارات العربية البينية.
- احتلت الإمارات المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة لمشاريع الاستثمارات العربية من حيث عدد المشروعات والتكلفة الإجمالية لها.
- تصدرت مصر قائمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية من حيث التكلفة الإجمالية للمشروعات والسعودية من حيث عدد المشاريع خلال فترة الدراسة
- للاستثمارات العربية البينية دور هام في النهوض بتنمية اقتصاديات الدول العربية
- تبين الإحصائيات أن الواقع الحالي للاستثمارات العربية البينية يتميز بضآلة حجمه وتمركزه بصفة أساسية في الدول النفطية الخليجية، وتركزه على القطاع الخدماتي بعيداً تماماً عن النشاطات الإنتاجية، مما يعني أنه لم يعمل على النهوض باقتصاديات الدول العربية

يمكن عرض بعض الاقتراحات والتي من شأنها تدعيم الدراسة في النقاط التالية:

- ضرورة تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية وذلك بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة ;
- ضرورة تحسين المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار على المستويين الداخلي والخارجي ;
- التصدي الحاسم للمشكلات التي تعيق نمو الاستثمارات العربية البينية.

7. قائمة المراجع:

- Bayati, F. (2008). economic development politically in the Arab world. *The Arab Open Academy of Denmark. Amman.*
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). *مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت. تم الاسترداد من* [/https://www.dhaman.net/en](https://www.dhaman.net/en)
- بلال لوعيل. (2015). *تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية. مجلة بحوث اقتصادية عربية (العددان 69-70).*
- سهام بجاوي. (2005). *الاستثمارات العربية البينية ومساهمتهما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.*
- شعبان فوج. (2005). *التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف.*
- عبد الحميد بوخاري. (2010). *الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق). مجلة الباحث (7).*
- عبد المالك بضياف. (2014). *قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته. مجلة كلية العلوم الإسلامية، 8 (1/15).*
- علي لطفي. (2009). *الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.*
- محمد عبد العاطي. (2007, 10 1). *الجزيرة. تم الاسترداد من أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية:* <https://www.aljazeera.net>
- محمد قويدري، و محمد فرحي. (2004). *أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية 8-9 ماي. الجزائر: جامعة سطيف.*
- منصورين الزين. (2007). *دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي. ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، 17-19 أفريل. الجزائر: جامعة الأغواط.*